المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية على أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجنوب اللبناني

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

مقدم إلى الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018

(جنيف – يونيو / حزيران 2018)

**** تقديـــم :**

تبقى المطالب والإحتياجات التنموية والحقوق المشـــروعة لعمال وشـــعب فلســـطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في التمتع بالإستقرار والأمن والأمان والحصول على مقومات العيش والحياة الإنســـانية الكريمة تحتل مرتبة متقدمة في إهتمامات وأولويات المجموعة العربية ضـمن إطار منظمة العمل العربية وسـعيها المتواصـل للمسـاهمة في الدفاع عن المصـالح العربية في المحافل الدولية في ضوء تعنت وتمادي سلطات الإحتلال الإسرائيلي الغاشم في إتخاذ المزيد من الإجراءات والممارسات التعسفية وسياسات فرض الأمر الواقع وترسيخ الإحتلال إلى أجل غير مسمى .

وبناء على متابعة منظمة العمل العربية للأوضـــاع الراهنة في الأراضـــي العربية المحتلة وما يتوفر لديها من معلومات وبيانات حديثة حول حقيقة ما يجري على أرض الواقع يتضـــح من جديد عدم حدوث أية تطورات إيجابية بل بالعكس تزايدت معاناة عمال وشـعب فلسـطين والأراضـي العربية المحتلة الأخرى حيث أن الأوضـاع الاقتصـادية والإجتماعية والظروف الإنسانية ومستوى المعيشة في تدهور مستمر من سيئ إلى أسوأ على مر السنين في ظل عدم تغيير سياسات ومنهجية سلطات الاحتلال الإسرائيلي القائمة على ممارسـة شـتى أنواع الاسـتغلال والإنتهاكات في حق العمالة والشـعب الفلسـطيني وإتخاذ وتنفيذ مزيد من الإجراءات والتدابير للسـيطرة بالكامل على الإقتصـاد الفلسـطيني الهش أصـــلا بســـبب تراجع المســـاعدات وتراخي الجهات المانحة من الالتزام بوعودها لإعادة البناء والأعمار فضـلا عن تدعيم سياسـات وبرامج وخطط التوسـع في الإسـتيطان والمسـتوطنات من خلال إحتكار الموارد وتضـييق الخناق على تنقل وحركية الأشـخاص والمواد وتدمير المنازل ومصـادرة الأراضـي وتهجير السـكان وتقويض مقومات الإنتماء لديهم والصـــمود للبقاء والعيش على أراضـــيهم وممتلكاتهم المشـــروعة ، وجميع هذه الممارسـات تتعارض بشـكل صـارخ وصـريح مع حقوق الإنسـان المنصـوص عليها في المواثيق والقرارات والقوانين الدولية وعلى علم ومســـمع من مختلف مكونـان المجتمع الدولي .

وفي الوقت الذي عاد فيه إحساس وشعور الشعب الفلسطيني بعودة الأمل وتهيئة المناخ المناسب لإعادة تحريك وإستئناف المفاوضات وعملية السلام الراكدة وتحسين الأوضاع

الراهنة من خلال توقيع اتفاق تاريخي للمصالحة الفلسطينية وتكامل الأدوار بين مختلف الجهات الفاعلة ، نجد على الجانب الآخر عدم إهتمام سلطات الإحتلال الإسرائيلي بإطلاق أية مؤشرات أو مبادرات جدية لإحياء عملية السلام وتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة بل مزيد من التشدد في الانتهاكات والممارسات التعسفية ضد عمال وشعب فلسطين وتوسع برامج وخطط بناء المستوطنات وتحدى قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في هذا الشأن ، مع الاعتراض والإمتناع عن المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام الذي نظمته فرنسا عام 2017 .

ولعل التطورات الأخيرة المتمثلة في تأكيد الانحياز الصريح للولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني بإعلان الرئيس ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل وما نتج عنه من احتجاجا تسببت في سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى الفلسطينيين قد تؤدى بدون شك إلى تزايد التوتر والإضطرابات في المنطقة وتقويض فرص إيجاد تسوية عادلة ومنصفة في إطار حل الدولتين بسبب إهتزاز الثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الغالبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وبوجه خاص جميع الدول العربية الذين عبروا عن رفضهم القاطع لهذا القرار وضرورة التراجع عنه باعتبار أن هذا القرار يتعارض مع حيادية راعي السلام الرئيسي في المنطقة .

أما بالنسبة لمنطقة الجولان السوري المحتلة فلم يتغير شئ ولايزال العمال والشعب السوري في هذه المنطقة يعيشون أوضاع اقتصادية واجتماعية هشة وظروف إنسانية مأساوية بسبب إستمرار الإحتلال الإسرائيلي في إخضاعهم لعمليات الإستغلال والتمييز بينهم وبين العمال الإسرائيليين وشتى أنواع الإستفزاز والممارسات التعسفية والسيطرة الكاملة على القطاعات التجارية والإقتصادية لإجبار الشباب على وجه الخصوص على الهجرة وإقتلاعهم من أراضيهم .

كذلك الشأن بالنسبة لعمال وشعب لبنان في منطقة الجنوب اللبناني المحتل .

وبناء على قرارات الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي (ابريل / نيسان 2018) فقد تم من خلال منظمة العمل العربية إعداد التقرير السنوي حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وترجمته إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية على أن يتم

تعميمه على أطراف الإنتاج الثلاثة من مختلف الأقاليم في العالم وممثلي مكونات المجتمع الدولي المشاركين فـــي الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 (جنيف – يونيو / حزيران 2018) للتعريف بالأوضـــاع الإقتصـــادية والإجتماعية وحقيقة ما يجرى من إنتهاكات في حق عمال وشـــعوب الأراضـــي العربية المحتلة ويتضـــمن هذا التقرير ثلاثة أقسام على النحو التالي:

- القسـم الأول : حول تأثيرات الاسـتيطان الإسـرائيلي على الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية وقطاع العمل في فلسطين عام 2017 .
- القسـم الثاني : حول تأثيرات الاسـتيطان الإسـرائيلي على الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربي السوري المحتل لعام 2017 .
- القســـم الثالث : حول تأثيرات الاحتلال والعدوان الإســـرائيلي على الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجنوب اللبناني المحتل لعام 2017 .

على أمل أن تسـاعد هذه الوثيقة الهامة على رفع درجة الوعي والمسـؤولية لدى جميع الجهات الفاعلة على المستويات العربية والإقليمية والدولية للتحرك الجدي والسريع لتقديم مزيد من الدعم لتحسين الأوضـاع الراهنة والمساهمة فى تعزيز الفرص القائمة على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

القسم الأول

تأثيرات الإستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وقطاع العمل في فلسطين عام 2017

الملخص التنفيذي

لم تتغير سياسات سلطات الإحتلال الإسرائيلي وممارسته التعسفية تجاه الشعب الفلسطيني وفي كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وغيرها. فهي تستهدف الإنسان الفلسطيني اولاً بالقتل والإعتقال والتهجير والإصابة بالجروح فخلال هذا العام أطلقت قوات الإحتلال والمستوطنين الإسرائيليين النار بشكل مباشر لأكثر من 1100مرة استشهد خلالها 85 فلسطيني معظمهم من الفئة العمرية ما دون 25 سنة. كما جرحت أكثر من 3000 فلسطيني وإعتقلت ما يزيد عن 6000 أسير من بينهم 200 طفل وحوالي 30 فتاة .

كما عززت كيانات الإحتلال الإسرائيلي من سياساتها وإجرءاتها الممنهجه والهادفة إلى التوسع الإستيطاني بمواصلة بناء الوحدات السكنية وفي ذات الوقت هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية فخلال هذا العام نفذت قوات الإحتلال حوالي 200 عملية هدم شملت 144 بيتا و241 منشأة إقتصادية تعيل أكثر من 6000 فلسطيني إضافة الى مصادرة 20 مبنى معظمها في القدس تضم عمارات سكنية تحتوي 140 شقة سكنية وفي المقابل تم البدء ببناء ما يزيد عن 5000 وحدة سكنية في مستعمراتها معظمها في القدس وضواحيها.

ومن خلال 13 قراراً حكومياً و3 قوانين شرعها الكنيست وكلها تستهدف فرض المشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية وخاصة تهويد القدس والمناطق المسماه (ج)، فقد تم المصادقة على بناء ما يزيد عن17190 وحدة إستيطانية منها 7 آلاف في القدس وحدها من خلال طرح 150 مخططاً هيكلياً فى الوقت الذي تستمر فيه عمليات إغلاق وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية من خلال الحواجز الدائمة والمؤقتة والتي تجاوزت 452 حاجز ووصل عدد الإغلاقات إلى أكثر من 350 إغلاق كلي او جزئي. وصادرت سلطات الإحتلال هذا العام ما يزيد على 10660 دونم معظمهم في القدس والمناطق المسماة (ج)، في إطار سياسة تهويد القدس ومناطق الأغوار وخلف الجدار مع مواصلة اقتحام الحرم الشريف وإغلاق المحلات وفرض الضرائب والمخالفات وإستمرار عمليات الحفر تحت الحرم القدسي حيث يقدر وجود أكثر من 64 نفق. أيضا تم خلال هذا العام إقرار قانون القدس الكبرى الهادف إلى إخراج بعض الأحياء العربية من القدس حيث يقدر عدد سكان هذه الأحياء بأكثر من 140 الف مواطن من خلال تضييق الخناق على التجار والسكان بشكل عام، وفتح المجال أمام المستوطنين في المناطق ج لمصادرة واحتجاز الآلات الزراعية وحرق الاشجار وسرقة الثمار وقطع آلاف

الأشـــجار المثمرة وتلويث الحقول والبيئة بالمياه العادمة. وفي قطاع غزة واصـــل الإحتلال الإسرائيلي التحكم وإغلاق منافذ القطاع وتشديد الحصـار ومنع الحركة والتجارة وإدخال المواد والســلع وملاحقة الصــيادين وتجريف الأراضــي على امتداد الحدود ومنع أكثر من 100 ألف عامل من الوصول إلى أماكن عملهم في الضفة وداخل الخط الأخضر، مما أدى إلى تفاقم حالة الفقر والبطالة التي وصـــلت إلى أكثر من 400 ألف عاطل عن العمل وحوالي أكثر من 130 ألف يعملون في إسرائيل ومستعمراتها ومناطقها الحدودية حيث يتعرض هؤلاء إلى أشكال دائمة من الانتهاكات على الحواجز وفي ظروف عملهم خاصـــة أن أكثر من نصـــفهم يعملون بدون تصاريح ولا يحصلون على اي حقوق وفي كل عام يسقط العشرات منهم ضحايا لحوادث العمل .كما لا تزال إسرائيل تحتجز مليارات الدولارات من حقوق العمال المتراكمة منذ سنوات.

****

أبرز الانتهاكات المسجلة في حق عمال وشعب فلسطين

لم تتغير سياسات سلطات الإحتلال الصهيوني وممارساته تجاه شعب فلسطين وأراضيه بل تزداد وتتنوع ممارسات الإحتلال والانتهاكات الهادفة لفرض وترسيخ الإحتلال الإسرائيلي في حق عمال وشعب فلسطين وقتل وتقويض أية جهود وفرص للحل السياسي لإنهاء الاحتلال والإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ويمكن التعرض للممارسات التعسفية الإسرائيلية وآثارها السلبية على النواحي الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية والظروف الإنسانية وذلك على النحو التالي:

أولاً: سياسة الإستهداف المباشر للإنسان الفلسطيني:

يمثل الشعب الفلسطيني الهدف الأول للإحتلال الإسرائيلي وسياساته إنطلاقاً من إيمانه بضرورة تفريغ الأرض وتهجير سكانها وعزل من يتبقى منهم في معازل وكنتونات صغيرة. فسياسة القتل والإعتقال وخلق فئة كبيرة عاجزة بسبب الإصابات ، تتجدد سنوياً وتتضاعف من خلال عشرات عمليات إطلاق الرصاص الحي والمطاطي والقنابل المختلفة فخلال هذا العام نفذ جيش الإحتلال والمستوطنين أكثر من 1100 عملية إطلاق للنار بشكل مباشر إضافة إلى مئات عمليات المطاردة والإعتقال حيث كانت نتائج تلك العمليات:

- بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين خلال هذا العام 85 شهيداً أعدموا بدم بارد من قبل قوات الإحتلال ومستوطنيه منهم 10من قطاع غزة المحاصر و19 من القدس. حيث أن أكثر من 70% من الشهداء من الفئة العمرية 25 فما دون. كما تستهدف إسرائيل عائلات الشهداء وتعرض أهاليهم لعمليات التنكيل والإرهاب والاعتقال في الوقت الذي تحتجز فيه جثامين الشهداء فما زالت تحتجز 13جثمان من شهداء هذا العام حتى الآن في إجراء عقابي لم يستخدم من قبل أي عصابة عبر التاريخ.

- بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين هذا العام أكثر من 3000 جريح منهم 70 جريح من قطاع غزة المحاصر وأكثر من 450 جريح من القدس في عملية استهداف واضحة للإنسان الفلسطيني خاصة فئة الشباب.

- تجاوز عدد المعتقلين الفلسطينيين هذا العام أكثر من 6000 أسير ومعتقل منهم 70 أسير من قطاع غزه وحوالي 1600من القدس تم اعتقالهم من خلال 3100 عملية إقتحام ومطاردة شملت كافة المناطق الفلسطينية وكان من بين المعتقلين 200 طفلاً

و30 فتاة. وقد تعرض الأســـرى لأكثر من 600 إنتهاك شـــملت العزل والتنكيل والحرمـان من زيـارة الأهل وفرض الغرامـات المـاليـة والإهمـال الطبي والتفتيش وغيرها. حيث يعاني الأسرى من ظروف صحية وضغوط نفسية غاية في الصعوبة.

ثانياً: سياسة هدم المنازل والمنشآت الإقتصادية:

واصـلت قوات الإحتلال الإسـرائيلي الإعتداء على المدن والمخيمات والقرى والتجمعات الفلســطينية حيث نفذت أكثر من 200عملية ، تم هدم 385منزل و منشـــأة منها 144 منزل و 241 منشـاة و تضـمنت المنشـآت المهدمة 78 منشـأة ممولة من قبل مانحين دوليين ونتيجة لذلك بلغ عدد المواطنين الذين تأثروا بشكل مباشر من عمليات الهدم أكثر من 6000 فلسطيني منهم 2000 من الأطفال إضـافة إلى تشريد 600 فلسطيني قسراً بما في ذلك 250 من الأطفال.كما قامت بإخطار مئات المواطنين بهدم منازلهم ومنشـــآتهم حيث تجاوز عدد الإخطارات ال 747 إخطار بالهدم منها 250 بالقدس وحدها .كما صـــادرت 20 مبنى تســتهدف 400 ســاكنا.ومن ضمنها عمارات سكنية تضم 140 شقة سكنية في محافظة القدس

ثالثاً: سياسة دعم الإستيطان:

واصلت قوات الإحتلال الإسرائيلي سياستها الداعمة والمشجعة للاستيطان الاستعماري في فلســطين من جهة وعرقلة تنمية واســتدامة التجمعات الفلســطينية من جهة أخرى وذلك من خلال الحوافز الاقتصـادية المقدمة للمسـتوطنين بهدف تسـريع تهويد بعض المناطق الفلسـطينية خاصة في القدس والتهجير القسري في المناطق (ج) وخلف الجدار حيث تخصص أكثر من ثلث موازنتها لدعم سياسات الاستيطان فخلال هذا العام:

- أصـدرت الحكومة الإسـرائيلية 13 قراراً بتوسـيع المسـتعمرات وإحكام قبضـتها على القدس الشرقية والضم الفعلي للمنطقة (ج).

حيث تم استهداف القدس بخمسة قرارات وهي:

- القرار رقم 2681 بشـأن إنشـاء تلفريك سـياحي إلى منطقة القدس القديمة وخصـص له 15 مليون شـــيكل لتطوير الخطـة ويتطلـب هدم 56 منزلاً فلســـطينيـا ويهـدف الى تهجير الفلسطينيين.
- القرار رقم2684 بعنوان تقليص الفجوات الاقتصـادية والاجتماعية في القدس الشـرقية والتنمية الاقتصادية والذي يتضمن عناصر تهدف إلى تقوية قبضة الإحتلال في تلك المنطقة.

- القرار رقم 2679 بشأن إنشاء مصعد وممرات تحت الأرض لجعل الحي اليهودي في متناول ساحة الجدار الغربي (حائط البراق) وخصص له مبلغ 50 مليون شيكل ويهدف إلى زيادة السيطرة على ساحة البراق المقامة فوق حي المغاربة المدمر
- القرار رقم2678 بشأن خطة لتطوير حوض البلدة القديمة بالقدس وخصص له 50 مليون شيكل لتعزيز وتطوير المواقع الإستعمارية.

أما القرارات التي ستنفذ في المستعمرات المقامة في الأراضي الفلسطينية فهي:

- القرار رقم 2583 بشأن بناء مستوطنة بديلة لمستوطني عامونا وتهدف إلى إنشاء مستوطنة جديدة باسم عمخاي على آلاف الدنومات العامة والخاصة من أراضي قريتي كريوت وجالوت حيث تم إضافة مئات الدونمات لتكون أراضي دولة منها أكثر من 170 دونم تم ضمها فعليا وتشريع 15 بؤرة إستيطانية في المنطقة وكل ذلك لربط البؤر والمستعمرات لتشكل حاجز جغرافي بين مدينتي رام الله ونابلس.

القرار رقم2605 بشأن الاحتفال باليوبيل الذهبي لتحرير مناطق يهودا والسامرة وغور الأردن حيث خصص لهذا القرار مبلغ 13 مليون شيكل لدعم فعاليات مستعمرة غوش عتصيون.

- القرار رقم2621 بشأن إنشاء مشروع سياحي وتربوي وثقافي باسم الوزير زئيفي في المجلس الإقليمي الإستعماري للسامرة. حيث خصص القرار مبلغ 23 مليون شيكل لإنشاء مشروع سياحي وتعليمي إضافة إلى تخصيص مبلغ 3.5 مليون شيكل سنوياً لإدارة المشروع.

- تشريع 3 قوانين أقرها البرلمان الإسرائيلي و9 مشاريع قوانين تهدف مباشرة إلى تكريس المشروع الإستيطاني في دولة فلسطين 6 منها تقترح ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- قانون تنظيم الإستيطان في يهودا والسامرة وهو مصمم لإضفاء الشرعية بأثر رجعي على سرقة الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة.
- قانون مركز تراث حرب الأيام الستة تحرير وتوحيد القدس ويهدف الى إنشاء مركز لتراث الحرب وتوحيد القدس وسيقام في مستعمرة تل الذخائر في القدس الشرقية.
- قانون تمديد صلاحية لوائح الطوارئ.

واستناداً إلى ذلك تم خلال هذا العام :

- طرح 150 مخططاً هيكلياً تؤســـس لإنشـــاء أكثر من 17190 وحدة ســـكنية وهي مخططات طرحت ليتم الموافقه عليها في لجان التخطيط التابعة للإدارة المدنية واللجان الإقليمية والبلدية في القدس منها 7000 وحدة في القدس.

- طرح 40 عطاء لإيجار الأراضـي أصـدرتها سـلطة الأراضـي الإسـرائيلية تشـمل بناء 5000 وحده سكنية.

- السيطرة على 10660 دونم من الملكيات الخاصـة الفلسـطينية من خلال قانون شـرعنة الإستيطان المعروف بقانون التسوية .

- **تهويد القدس من خلال**

- مواصـلة الإعتداء المنظم على الأماكن المقدسـة وخاصـة المسـجد الأقصـى الذي تعرض لإقتحامات متواصلة بواسطة اكثر من 12000 مستوطن ومواصلة عمليات الحفر تحت المسجد حيث يقدر وجود 64 نفق تحت الحرم وكل ذلك لتقسـيم الحرم القدسـي زمانياً ومكانياً أو فرض السيطرة الكاملة علية تمهيداً لهدمه وإقامة ما يسمى بالهيكل.

- إقرار قانون القدس الكبرى الهادف إلى عزل وإخراج الإحياء العربية لتصـــبح خارج القدس ويقدر عدد سكانها بحوالي 140 ألف.

- إغلاق مطاعم ومحلات تجارية في البلدة القديمة .

- إفتتاح كنيس في بلدة سلوان .

- مواصلة سياسة الإبعاد عن القدس حيث أبعدت السلطات 80 مواطنا خلال هذا العام .

- فصل 12 معلم من مدارس القدس .

- **تقطيع وتهويد وإغلاق المناطق الفلسطينية:**

- تقطيع أوصـال المناطق الفلسـطينية بمئات الحواجز الدائمة والمؤقتة والتي بلغت 452 حاجز مؤقت ودائم وإغلقت بشـكل كلي أو جزئي مناطق وتجمعات فلسـطينية لأكثر من 350 مرة.

- إستهداف الأغوار ومحاولة عزلها كلياً.

- إكمال مناطق الجدار وعزل آلاف الفلسطينيين داخله .

رابعاً: سياسة الحصار والإغلاق الدائم لقطاع غزة:

حيث تواصـــل قوات الإحتلال الإســـرائيلي أحكام الإغلاق على قطاع غزة وتتحكم بحركة المواطنين والســـلع ونوعيتها مما يعيق عملية إعادة الأعمار. كما تفرض على حدود القطاع منطقة عازلة تصـل الى أكثر من كيلو متر تمنع المزارعين من العمل والتواجد فيها اضـافة الى الملاحقة الدائمة لصيادي الأسماك. وهو ما يسبب حالة غير مسبوقة لحوالي 2 مليون فلسطيني يعيشـون في ظروف قاسـية عكسـت نفسـها على نسـب الفقر والبطالة إضـافة إلى تفاقم تدهور الجوانب الصحية والبيئية مما ينذر بكارثة حقيقية. ففي هذا العام:

- تم رصـد 200 عملية إطلاق نار على المزارعين والصـيادين ومصـادرة أدوات صـيد ومنع الصـيادين من العمل والذين يبلغ عددهم 3800 صـياد يعيلون حوالي 70 ألف فرد وهذه العمليات تلحق خسائر فادحة.
- تجريف أراض محاذية للحدود حيث تواصـل قوات الإحتلال التوغل وتجريف أراضـي المزارعين ومطاردة الرعاة.
- عمليات توغل والتي بلغت 42 عملية خلال هذا العام وقصف أنفاق بالطائرات.
- منع المرضى من السفر للعلاج وعدم منحهم التصاريح اللازمة لذلك.
- مواصلة إغلاق المعابر والتي بلغت هذا العام 90 مرة.
- مواصلة منع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل والضفة الغربية.
- مواصلة منع المواطنين من الوصول إلى المقدسات والصلاة في المسجد الأقصى.
- التضييق على التجار وأصحاب الأعمال وإعاقة ومنع دخول السلع والخدمات المختلفة.

ولا زالت قوات الإحتلال الإســـرائيلي تتحكم بالحدود والمعابر وحركة الأشـــخاص والبضـــائع وتفرض ســـيطرتها الكاملة على المناطق المســـماة ج بما فيها من موارد وإمكانيات وتمنع الإستثمار فيها فقد نفذت هذا العام مئات عمليات هدم وتجريف لمنشآت إقتصادية ومزارع وقامت باقتلاع آلاف الأشـــجار ولوثت مئات الدونمات بالمياه العادمة. مما يحول دون تنفيذ الخطط التنموية ويساهم في بقاء مؤشرات الفقر والبطالة وضعف القطاع الخاص وغيرها. حيث إقتلعت عصابات المستوطنين أكثر من 900 شجرة مثمرة وأضرمت النيران في حقول الزيتون وصادرت تحت حراسة جيش الإحتلال 15 آلية زراعية وأتلفت تنكات وبراميل المياه وصادرت الأغنام والأبقار أكثر من مرة من مزارعي الأغوار وسرقت عصابات المستوطنين ثمار الزيتون

بعد قطفها وحجزت جرافات لأشـــهر وقامت بالإعتداء على الســـيارات المارة عبر الطريق الإلتفافي.

خامساً : أوضاع معاناة العمال الفلسطينيين :

يتناول هذا الجزء ما يتعرض له العمال الفلســطينيون داخل الخط الأخضــر والمســتعمرات والمناطق الصــناعية من شــتى أنواع القهر والتمييز وإنتهاك الحقوق المنصــوص عليها في كافة المواثيق والإتفاقيات الدولية، بالإضــافة إلى القوانين والإتفاقيات الجماعية التي شــرعتها حكومة الإحتلال الإســرائيلية ، وما وقعت عليه من الإتفاقيات والتفاهمات الثنائية. فبســبب الســياســات الإسرائيلية ما زال سوق العمل الفلسطيني غير قادر على إستيعاب الآف العمال الفلسطينيين فمن بين 1.4 مليون مشارك في القوى العاملة تبلغ نسبة البطالة 29.2% (46.6% في قطاع غزة و 19% في الضـــفة) وهو ما يمثل 413 ألف عاطل عن العمل منهم 243.8 الآف في قطاع غزة و169ألف في الضـــفة .وهو مـا دفع 140 الف عـامـل للعمـل داخـل الخط الأخضـــر والمستعمـــــــرات والمناطـــــــق الصناعية منهم فقط 68 ألف يعملون بشكل منظم (بواسطة تصـــاريح) وهناك 50 ألف يعملون بدون تصـــاريح وبشـــكل غير منظم إضـــافة إلى 24 ألف يعملون في المســـتعمرات وحوالي 22 ألف يحملون هويـة القـدس .حيـث يتعرض العمـال الفلســطينيين لمســلســل من المعاناة الدائمة والثابتة يمتد من لحظة خروج العامل من منزله في غسق الليل وحتى عودته له بعد العِشاء مروراً بكثير من الانتهاكات الإنسانية والقانونية.

وأبرز تلك الإنتهاكات: (هذه الإنتهاكات ثابتة وتتزايد بشكل سنوي):

1. **الوصول إلى مكان العمل:**

إن عشـرات الحواجز الدائمة والمؤقتة تمنع العمال الفلسـطينيين من حقهم الطبيعي في الوصـول الحر والسـهل إلى العمل داخل دولة الإحتلال، حيث أن العامل مجبر على الخروج من بيته قبل ساعات من بدأ العمل حتى يتمكن من الوصول في الوقت المحدد، الأمر الذي يؤدي إلى هدر من 4 - 5 سـاعات من يوم العامل على الحواجز ونقاط التفتيش المكتظة لسـاعات في رحلة عذاب يومية يغيب فيها العامل عن بيته وأســرته ويبدأ يوم عمله من الســاعة الثالثه فجراً وحتى التاسـعة مسـاءً. طبعا هذا الأمر يزداد صـعوبة للعمال من غير حملة التصـاريح لأنهم لن يمروا من خلال المعابر وإنما من خلال طرق ومداخل التفافية وخطرة تزيد من صـــعوبة الأمر وتزيد من هدر وقت العامل وتعرضــهم للملاحقات والمطاردات من الســلطات الإســرائيلية والتعرض لإطلاق النار من قبلها والقتل أحياناً.

2. إدارة المعابر ونقاط التفتيش:

يمارس الإحتلال وشـركاته الأمنية كل أشـكال الإذلال بحق العمال الفلسـطينيين على الحواجز والمعابر التي تُفتتح السـاعة (4) فجراً، حيث يصـطف العمال في طوابير طويلة وبازدحام شـديد قبل المعبر وداخله، والذي يفتقد إلى أدني الشـروط الإنسـانية وإلى أية شـروط صـحية ملائمة أو أماكن للراحة، ويتم تعريضـهم إلى التفتيش المذل والمهين وطلب التعري أحياناً، وتفريغ الحقائب ومصـادرة أدوات العمل وإسـتخدام الكلاب البوليسـية التي تعبث في الطعام، وكذلك المرور عبر الماكينات والأجهزة الإلكترونية المسـببة للأمراض السـرطانية. والمعضلة أنه أحياناً وبعد تلك المعاناة قد يتم رفض السماح للعمال بالعبور دون مبرر وإعادتهم. وفي كثيرٍ من الأحيان ولعدم السماح للعمال بالعبور يضطرون لسلوك طرق وعرة بما فيها من مخاطر وتكاليف نقل باهظة جداً، وقد يعود إلى بيته بعد كل هذا العذاب لأنه لم يجد المشـغل بانتظاره أو السيارات التي تقله لمكان العمل.

3.المواصلات:

يتكبد العمال خسائر كبيرة لنقلهم إلى مكان أعمالهم في ظل عدم وجود وسائل نقل عامة تنقلهم، هذه المبالغ الباهظة قد تصـل إلى أكثر من 200 دولار مقابل نقله مسـافة لا تزيد عن 200 م، وإذا كان من غير حملة التصـاريح ويلجأ للتهريب قد يتعرض لإطلاق النار والقتل أحيانا، والقبض على المئات وسجنهم أو إعادتهم من حيث أتوا، ومحاكمة الكثير منهم وتغريمهم بغرامات باهظة.

4. الإستغلال والإتجار بالعمال:

يتعرض العمال الفلسـطينيين سـواء حملة التصـاريح أو من غير حملتها أو العاملين في المستعمرات لإستغلال الوسطاء الذين يطلق عليهم مصطلح "السماسرة". وهم تجار التصاريح والسـائقين ومراقبي العمال في المسـتعمرات، فكما يدفع العامل تكاليف باهظة للنقل يدفع آلاف الشواكل للحصول على تصاريح العمل، ولتجديدها أيضاً. والسبب طبعاً الرغبة الملحة للحصول على عمل في ظل البطالة والفقر وتدني الأجور في الأراضـي الفلسـطينية المحتلة. لقد عملت الفجوة بين معدل أجر العامل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وأجره داخل إسرائيل إلى إيجاد فرص للاستغلال وتحفيز عملية السمسرة وتحصيل رسوم الوساطة غير المشروعة لكل من الاسرائيليين والفلسطينيين.

5. انعدام الأمن المهني:

يستطيع صاحب العمل/ المشغل الإسرائيلي إستبدال العمال بإستمرار لأنه غير مجبر على تجديد التصـاريح، وبالطبع يتقصـد ذلك لغايات توفير دفعات الانقطاع والنفقات الأخرى أو

لتجنب زيادة الأجر تبعاً للأقدمية، وهذا أدى طبعاً إلى تحفيز وتشجيع السمسرة، وحرمان العمال من حقهم في الزيادة في أجورهم، ومن زيادة خبراتهم المهنية في المجال الذي يعملون فيه. وتزداد الأمور سوءاً إذا كان العامل من غير حملة التصاريح في ظاهرة تعرف "بسوق العبيد" والتي تعكس إنعدام الأمن المهني للعامل الفلسطيني. بالإضافة إلى تعرض الكثير من العمال إلى عمليات الفصل بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم بانتظام نتيجة الممارسات الإسرائيلية أو لأسباب أمنية أو عند مطالبتهم بحقوقهم.

6. ظاهرة سوق العبيد:

يتم بيع العمل على أساس يومي؛ حيث يقف العمال على تقاطعات الطرق في الصباح الباكر في انتظار عرض عمل، ويأتي المشغلون والمقاولون الإسرائيليون للإختيار دون التفاوض على الأجور أو شروط العمل أو طبيعته، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الأجور عن العاملين من حملة التصاريح الذين لا يتقاضون بالأساس الحد الأدنى المقر في إسرائيل وزيادة ساعات عملهم اليومية، والعمل في ظروف خطرة وغير لائقة صحياً أو إنسانياً. ليس هذا فقط بل يتعدى الأمر إلى حد تعرض العمال إلى شتى أنواع التنكيل، والعنف، والإهانة، والإستفزاز، وهؤلاء لا حقوق لهم ولا يتم الإعتراف بهم لا من قبل صاحب العمل ولا من قبل حكومة الإحتلال الإسرائيلية .

7. عقود العمل:

الغالبية من المشغلين الإسرائيليين لا توقع عقوداً مع العمال الفلسطينين سواءً فردية أن جماعية؛ وذلك لغايات عدم الإلتزام بمتطلبات شروط العمل المقرة من قبل دولة الإحتلال، وهذا الأمر انعكس على:

- ساعات العمل: حيث يعمل العمال لساعات طويلة ولا يتقاضون عنها البدل الإضافي.

- التلاعب في أيام العمل: يتم تخفيض أيام العمل للتأثير على الحقوق المالية، ويقوم صاحب العمل/ المشغل بتسجيل قيمة الحد الأدنى فقط، فيرصد له مثلاً (15) يوم أو أقل بعد أن كان العامل قد عمل (22) يوماً.

8. التمييز في الأجور والإستحقاقات الإجتماعية:

هناك تمييز واضح في الأجور بين العمال الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعملون في نفس المنشأة، حيث يعد الأجر الشهري للعمال الإسرائيليين أعلى ما بين (2.3-2.6) مرة من أجور الفلسطينيين في كل مستوى من مستويات الأقدمية.

9. المبيت:

العمال الفلسطينيين الذين ليس لديهم تصاريح يضطرون للمبيت في مواقع العمل أو في العراء، أو العبارات، أو البيوت قيد الإنشاء وبالتخفي من السلطات الإسرائيلية وهذا يؤدي إلى تعرضهم لظروف قاسية من حيث الطقس والتغذية وظروف غير صحية للمبيت، ناهيك أن هؤلاء العمال قد يمكثون بالأشهر في هذه الظروف غير الصحة التي تنعكس على أجسادهم.

10. ظروف العمل:

يعمل الكثير من العاملين الفلسطينين في بيئة عمل غير آمنة ودون توفير أية وسائل أو معدات للوقاية والسلامة، وخاصة إذا كان العامل من دون تصريح أو يعمل في المستعمرات، ويعمل أكثر من 60% من العمال الفلسطينيين في القطاعات الخطرة خاصة قطاع التشييد والبناء، أما النساء والأطفال فيتمركزون في قطاع الزراعة وبالأخص في المستعمرات. في نفس موقع العمل يتم توفير معدات الوقاية للعامل الاسرائيلي ولا توفر للفلسطيني بحجة أن العامل الإسرائيلي يقوم هو بشرائها على حسابه. ونتيجة لغياب بيئة العمل الآمنة يسجل سنويا مئات إصابات العمل تتراوح القاتلة منها ما بين 25 إلى30 إصابة فقد سجل هذا العام اكثر من 570 اصابة عمل منها 16 اصابة قاتلة ومعظمها عمليات سقوط من علو، بالإضافة إلى عدم تلقي العمال للتدريب اللازم. والمعضلة أن العامل المصاب ينقل إلى الحواجز دون علاج ودون أية حقوق أو إعتراف من قبل صاحب العمل، وقد يتم نقلهم إلى مناطق السلطة، وفي أحسن الأحوال يتلقى المصاب الإسعاف الأولي فقط. كما يرفض أصحاب العمل تزويد المصاب بالوثائق وعدم تعبئة النماذج الخاصة بالإصابة، مما يعرض المصاب للاستغلال من المحامين أو فقدان الحق في التعويض. ناهيك أن السلطات المسؤولة عن الرقابة والتفتيش لا تولي بالاً لظروف العمل غير القانونية وغير الآمنة حتى إذا قامت بضبطها في مواقع العمل التي يعمل فيها الفلسطينيون.

11. الحقوق المالية المتراكمة لدى دولة الاحتلال:

ما زالت إســـرائيل تحتجز مليارات الشـــواكل (تقدر جهات متعددة وجود 10 مليار دولار) وهي حقوق تم اقتطاعها من العمال الفلسطينيين منذ العام 1970 حيث عمل في إسرائيل أكثر من 4 مليون فلسـطيني كان يخصـم عليهم اكثر من 7 إسـتقطاعات ومن المفترض أن تعيد اســـرائيل هذه الحقوق الى أصـــحابها وفقاً لنصـــوص الإتفاقيات الثنائية خاصـــة اتفاق باريس الاقتصـــادي إلا أن إســـرائيل مـازالـت ترفض الإعتراف بحجم الأموال المســـتحقة للعمـال الفلسـطينيين، ففي هذا العام واصـلت قوات الاحتلال إنتهاكاتها السـابقة بحق العمالة الفلسـطينية وسجل أيضاً:

- ضـبط عشـرات الأطفال يعملون في المسـتعمرات بالأغوار خاصـة في المجال الزراعي في ظروف تعتبر من أسوأ أشكال العمل ويتعرضون للاستغلال.
- نفذت قوات الاحتلال الإســـرائيلي 3 حملات مكثفة لملاحقة آلاف العمال الذين يعملون داخل الخط الأخضـر وينامون هناك حيث سـجل إعتقال العشـرات ومحاكمتهم وفرض غرامات باهظه عليهم.
- تنامي ظاهرة سماسرة التصـاريح والتي تتحكم بها الإدارة المدنية للإحتلال حيث وصـل سعر التصريح مابين 2000 إلى 5000 شيكل.
- زيادة إصابات العمل المعادة إلى مناطق السلطة دون تلقي العلاج وعدم الاعتراف بها.
- سجلت انتهاكات بحق العاملات في المستعمرات خاصة في مناطق القدس والأغوار.
- استمرار حجز حقوق العمال واستقطاعاتهم والتلاعب في أيام العمل.
- تضـــرر آلاف العمال وأصـــحاب العمل من عمليات التجريف وهدم المنشـــآت وتخريب المزارع وملاحقة الصيادين.

المراجع :

- **منظمة التحرير ، دائرة شؤون المفاوضات .**
- **هيئة مقاومة الجدار والإستيطان .**
- **وزارة العمل الفلسطينية .**
- **مركز حماية حقوق الإنسان .**
- **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .**
- **وكالة وفا للأنباء .**

القسم الثانـي

تأثيرات الإستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربي السوري المحتل لعام 2017

على الرغم من حملات الإستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، تتحدى إسرائيل بازدراء المجتمع الدولي منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها .

وفى ضوء ما يتوفر لدينا من معلومات وبيانات حديثه يمكن التعرض لأوضاع العمال وأصحاب العمل والمواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل خلال عام 2017 وممارسات سلطات الإحتلال الإسرائيلي التعسفية فى حقهم رغم الظروف الصعبة والأوضاع الراهنة والخطيرة التي تشهدها سورية بشكل عام وذلك على النحو التالي:

أولاً : السياق السياسي : واقع الإحتلال وآفاق عملية السلام

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل خلال الفترة من أيار 2015 حتى تاريخه:

لطالما وصفت الممارسات الإسرائيلية بالعدائية المطلقة لإنتمائها إلى جملة من الممارسات العنصرية التعسفية التي تنفذها سلطات الإحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الجولان العربي السوري المحتل منذ عام 1967 والتي تتعارض مع القوانين والشرائع الدولية ، إذ تعتبر خرقاً سافراً لقواعد القانون الدولي الإنساني ، المتمثلة باتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في الثاني عشر من آب عام 1949 واتفاقية لاهاي 1907 ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومختلف القرارات و الاعلانات والمواثيق والشرائع والاتفاقيات الدولية، وخاصة ميثاق منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949المتعلقة بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، وإتفاقيتي لاهاي للعامين 1899 و 1907، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفى كل مرة يطلب المجتمع الدولي أن تكف إسرائيل عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السوري وأن تكف عن إقامة المستوطنات وكذلك أن تكف عن فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل.

ثانياً : الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب العمل وبقية المواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل :

إن الكيان الصهيوني الإسرائيلي ومنذ اليوم الأول للإحتلال عام 1967 يمارس سياسة قمعية تعسفية ضد العمال كما هو الحال بالنسبة لسائر القطاعات الاجتماعية الأخرى .

إذ أن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل حاربت العمال العرب السوريين الذين يعملون في المعامل والمصانع وأعمال البناء ، وذلك عن طريق رئيس وأعضاء المجالس المحلية المشبوهة الذين يتم تعيينهم من قبل تلك السلطات في كل قرية وخاصة العمال الذين يقاومون الاحتلال ، بعكس الذين يتعاونون مع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ومؤسساته .

وتشمل هذه السياسة القمعية العدوانية عدة مجالات نذكر منها :

1- مجال الثقافة والتربية والتعليم :

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتدمير آثار الجولان العربي السوري المحتل لتزييف الحقائق الأثرية والتاريخية في محاولة لإخفاء و طمس الهوية العربية للجولان المحتل وتهويده
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية وفرض التعليم باللغة العبرية وإجبار الطلاب على تعلم مادتي (مدنيات إسرائيلية – التراث الدرزي) اللتان لإتمتان بصلة لتاريخ وحضارة الشعب العربي بهدف قطع أواصر الانتماء إلى العروبة والإسلام وتكريس الطائفية والاضطهاد القومي وذلك للنيل من الشخصية الوطنية والقومية لأهلنا في الجولان ولتوسيع سياسة إسرائيل العدوانية .
- تعمدت سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي تعيين مدرسين غير مؤهلين لتنفيذ سياستها التعليمية في حين أنها ترفض قبول تعيين المدرسين الأكفاء من خريجي الجامعات السورية المؤهلين تأهيلاً علمياً عالياً .
- قامت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي لإذكاء الشعور القومي في نفوس الطلاب كل ذلك بهدف السيطرة علي سير العملية التربوية والتعليمية والتأثير الموجه على الانتماء القومي للوطن الأم سورية .
- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بعرقلة قدوم أبناء الجولان العربي السوري المحتل إلى الوطن الأم لمتابعة دراستهم الجامعية وتضع العراقيل أمام أبناء الجولان العربي السوري المحتل المتخرجين من الجامعة في الوطن الأم أثناء عودتهم إلى قراهم وممارستهم للإختصاصات التي تخرجوا منها.

2- مجال التواصل مع الوطن الأم

التضييق على المواطنين العرب السوريين بغية عزلهم عن محيطهم العربي وانتمائهم إلى وطنهم الأم سورية من خلال الممارسات التالية :

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بممارسات مختلفة ضد العمال والفلاحين والأطباء وتمنعهم من الذهاب إلى الوطن الأم للمشاركة في المؤتمرات النقابية والعلمية.
- كما تقوم بمنع المتزوجين والمتزوجات من أبناء الجولان المحتل الذين درسوا في الوطن من العودة إلى قراهم في الجولان المحتل وتمنع المتزوجات في الجولان المحتل من زيارة أهلهم في الوطن الأم.
- محاكمة الوطنيين من أبناء الجولان المحتل اللذين سبق أن زاروا الوطن الأم بتهمة (زيارة دولة عدوة) .
- منع أبناء الجولان العربي السوري المحتل من العبور من وإلى الوطن الأم عبر معبر القنيطرة من خلال تقديم الكيان الصهيوني الإسرائيلي الدعم الكامل للعصابات الإرهابية المسلحة للإستمرار بالسيطرة على معبر القنيطرة.

3- مجال الصحة

تعاني القرى العربية الخمس المحتلة من نقص حاد في المراكز الصحية والعيادات الطبية وعدم وجود مشفى يخدم أبناء تلك القرى حيث أن إجراء أي عملية ولو كانت بسيطة سيضطر المواطن للذهاب إلى المدن الداخلية كالناصرة أو صفد أو القدس مما يكبده نفقات باهظة من جراء ذلك وتستمر المعاناة في هذا الإتجاه بسبب نقص مراكز الإسعافات الأولية ونقص في عدد الأطباء والعيادات الطبية المتخصصة ، مع العلم أن المواطن في الجولان المحتل يخضع لضريبة صندوق المرضى وضريبة المشافي والمراكز الصحية التي لاوجود لها أساساً في قرى الجولان المحتل ، وتضع سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العقبات أمام المواطنين في افتتاح المخابر وبعض العيادات التخصصية الطبية بهدف ربط المواطنين السوريين بفلسطين المحتلة وإخضاعهم والنيل من صمودهم.

4- مجال الأسرى والمعتقلين :

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بإعتقال المواطنين في الجولان المحتل بتهم غير صحيحة وتحت ذرائع مختلفة مثال: (عدم التقيد بالتعليمات - رفض المشاركة في مظاهرة ضد نظام الحكم في سورية – إعطاء معلومات لدولة معادية - الإتصال مع عملاء ... الخ).
- كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بإجراء التجارب الطبية على المعتقلين العرب وإهمالهم صحياً ، وتعتبرهم إرهابيين - مجرمين وليسو معتقلين ، وتمارس الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحق الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان المحتل لإرغامهم على الإعتراف بما لم يرتكبوه ومن

الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تؤدي بحياتهم أو تصيبهم بأمراض مستعصية وعاهات دائمة ناهيك عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على أهالي الاسرى عند زيارتهم لأبنائهم في سجون العدو الإسرائيلي والبعيدة عن أماكن إقامتهم .

5- مجال حقول الألغام ودفن النفايات النووية في الجولان العربي السوري المحتل:

- تستمر سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بزرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربي السوري المحتل حيث يبلغ عددها (حوالي 2-3 مليون لغم) مما أودى بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء في الجولان المحتل، وقد بلغ عدد الضحايا من الألغام الإسرائيلية في الجولان المحتل /532/ إصابة منهم /202/ شهيد و /329/ إعاقة دائمة معظمهم من الأطفال وتقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي في الآونة الأخيرة بإنتاج ألغام متحركة تنتقل عبر الرياح والأمطار ، وقسم آخر يتم التحكم به عن بعد بهدف إثارة الرعب لدى السكان العرب السوريين لإرغامهم على النزوح من قراهم وأراضيهم وتركها تحت رحمة المستوطنين وقوات الإحتلال .
- قامت قوات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية في حوالي /20/ موقع على أراضي الجولان المحتل منها (نشبة المقبلة- قصر شبيب- بركة مرج المن ... الخ)، كما قامت بتلغيم خط وقف إطلاق النار في الجولان المحتل بألغام نووية تكتيكية ونيترونية ومواد مشعة وأخرى قابلة للانفجار وأطلقت عليها اسم (قلاع داوود) مما أدى إلى تفشي أمراض السرطان بين السكان هناك بسبب إفرازات (انبعاثات) النفايات النووية المدفونة .
- حيث أكدت تحاليل للتربة في قرى الجولان المحتل إحتوائها على كمية كبيرة من الإشعاعات الذرية وعلى كمية كبيرة من (الرونفين) الإشعاعي الذي تستخدمه إسرائيل كمخصبات زراعية الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذا الملوث إلى المياه الجوفية بهدف تسميم المواطنين العرب السوريين هناك.

6- مجال استغلال ثروات الجولان :

- يعادل متوسط المردود الاجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل ما يقارب /8/ مليون دولار ، والزراعة مايزيد على المليار دولار سنوياً ، وكذلك السياحة حيث يزيد عدد زوار الجولان عن أكثر من /2/ مليون زائر في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ ومسابح المياه الكبريتية في حمامات الحمة السورية وعشرات المطاعم والفنادق منها المطعم التايلندي الضخم وحديقة التماسيح

الأميركية وفنادق هوارد وجونسون، ومصانع أجبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت /شركتي كور وتل دور/ وشركة /ايدن سبرنغر/ للمياه المعدنية ، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والإسمنتية والفولاذية والبترولية والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية . إضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون ومراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية ، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة والطواحين والأقمشة والصناعات الورقية وسائل التعليم والإيضاح ، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم، ومزارع البطاطا والفواكه وسواها، وقد بعث ذلك كله على النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العربي السوري المحتل .

- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والأثار في أراضي تعود ملكيتها للمواطنين السوريين الذين ابعدوا عن قراهم وأراضيهم من خلال قيام سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بتزوير وثائق استملاك معتبرة أن ملكية تلك الأراضي تعود إلى يهود منذ ما قبل الإحتلال حيث باشرت آليات شركة (جيني إنيرجي) للطاقة والتي يملكها وزير البنى التحتية السابق (أفي إيتام) بأعمال التنقيب حيث صرح إيتام أن اسرائيل بحاجة إلى ما يقارب 300 ألف برميل من النفط يومياً وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان العربي السوري المحتل.
- تركيز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح المستمرة بإقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان العربي السوري المحتل .
- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمداً بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية .

ثالثا: نسبة الضرائب والحسومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الإحتلال وأنواع هذه الضرائب :

عمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة ضريبية لا طاقة للعرب السوريين في الجولان المحتل على تحملها حيث قامت بفرض ضريبة عمل على العمال السوريين تتراوح من 7 إلى 35 بالمئة من ناتج العمل اليومي أو الدائم مع عدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخل والتي تبلغ حوالي /25/ بالمئة من صافي الناتج بحيث بلغت نسبة الضريبة على قوة العمل حوالي /55/ بالمئة من الناتج العام وضريبة بنسبة 30 بالمئة على

المتعهدين وعلى البرادات ومعارض التفاح نسبة تقدر حسب الأرباح التي تقدم لضريبة الدخل ، مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الإضافي لمدة ثلاث ساعات عمل متواصلة ، حيث أن مثيلهم من العمال اليهود يعملون ست ساعات ونصف يومياً ولا تفرض عليهم الضرائب التي أشرنا إليها سابقاً، والتي تشكل نهباً سافراً لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل, ونسب الضرائب مزاجية حيث تسمح سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي للمواطنين السوريين بفتح مصانع خفيفة كالأدوات المنزلية والمنظفات والصابون والأعمال الزراعية الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة .

كما تقوم سلطات الإحتلال الإسرائيلي بتحديد القرى حيث وضع العدو مؤخراً حزام تنظيمي لقرى الجولان المأهولة ومنعت أي مواطن بالبناء خارج هذا الحزام ولا تعطى رخص للبناء إلا بموافقة المجلس المحلي المعين من قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة .

كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلاً للمواطنين السوريين الذين رحلوا أو أبعدوا عن قراهم كقرى (جباتا الزيت – بانياس – زعورة – عين فيت - واسط) واعدة من يستجيب لهذا العرض منحهم رخص بناء وقروض وتقديم افضل الخدمات والهدف الاساسي من ذلك خلق خلافات بينهم وبين جيرانهم العائدون حتما إلى أراضيهم وبيوتهم عند جلاء هذا الكيان المستعمر .

ومن الجدير بالذكر : أن كل ما ورد من أنواع الضريبة مبوباً في قانون الضريبة العام إلا أنه يزيد عن ذلك القانون بنسبة تصل إلى /25/ بالمئة باعتبار أن المواطن العربي السوري في الجولان العربي السوري المحتل ولاسيما العمال الغير مشمولين بما يسمى الخدمة الإلزامية للمواطنين الاسرائيليين .

بنفس الوقت لا تشمل أبناء الجولان المحتل المساعدات والمعونات المقدمة من الصناديق المالية العالمية والمحلية لما يسمى اسرائيلياً (بسكان المناطق الحدودية) ، وهكذا يصبح الفرق شاسعاً بين دخل المستوطن اليهودي ودخل العامل العربي السوري أي أكثر من سبعين بالمئة مع الأخذ بعين الإعتبار أن المستوطن اليهودي معفي من الضريبة ولا يقوم بنفس الأعمال التي يقوم بها بل ويجبر عليها المواطن السوري في الجولان العربي السوري المحتل .

رابعا : التعويضات والإجازات الصحية والتأمين الاجتماعي الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي :

- ترفض سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو جزئية والذين يحتاجون لرعاية صحية خاصة بسبب إصابتهم

اثناء العمل باعتبارهم غير مشـــمولين بقانون التعويض وبحجة أنهم تلقوا علاجاً طبياً في عيادات خاصة لأطباء من أبناء الجولان الذين تخرجوا من الجامعات السورية .

خامسـا : الأعمال التي يسـمح للعمال العرب السـوريين في الجولان العربي السـوري المحتل

مزاولتها وفق الإجراءات الإســرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب الســوريين فقد تم تصـــنيف هؤلاء العمال /عمال من الدرجة الثالثة / بعد العمال اليهود والأجانب وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يســتطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها ومعظم تلك الأعمال مصـــنفة إســرائيلياً بـ /الأعمال الشاقة والقذرة/ مصطلح صهيوني عنصري وهي مخصصة للأقلية العربية **ومنها على سبيل المثال** :

1- أعمال الحديد من عتالة وتصـــنيع وتركيب ولاســيما في الورش والمنشـــآت والمشـــاريع الخطرة.

2- أعمال الحفر اليدوي وتقطيع الصخور ونقلها في الأماكن التي يتعذر استخدام الآليات فيها.

3- العمل في مصانع الصباغة والدهانات والزيوت الصناعية وكذلك في مصانع مواد الغزل والتي بمعظمها تسبب الأمراض السرطانية.

4- العمل في التحصـــينات العســـكرية القريبة أو المحاطة بحقول الألغام التي تكرر انفجار بعضها مسبباً وفيات بين العمال السوريين.

5- العمل في البناء ولاسيما في المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية وهذا يشمل بالطبع المهن المختلفة (كهرباء – حدادة – نجارة – بلاط – دهان....الخ).

6- العمل في مجال الميكانيك العام وخدمات الآليات.

سادسا : في مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الانتاج الزراعي :

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضي والثروات الطبيعية في الجولان المحتل واستغلالها لصالح المحتلين , وقد تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة من الجولان السوري مع عمليات مصادرة الأراضي وسرقة المياه واستغلالها وغالبية أراضي الجولان التي تم استغلالها من قبل سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي خلال السنوات الماضية هي الأراضي الصالحة للزراعة التي كان المواطنون العرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967 م.

واعتمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي عدة طرق لمصادرتها من أبرزها :

- مصـــادرة أراضـــي النازحين واعتبارها ملكاً للدولة بحجة غياب أصـــحابها ومصـــادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثالها أراضي المشاع في قرية مسعدة .
- مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرعها بالألغام .
- مصـادرة الأراضـي لإنشـاء المعسكرات والمواقع العسكرية وشـق الطرق في الأراضـي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار .
- مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية .
- تسـييج الكثير من الأراضـي بحجة وضـعها تحت تصـرف سـلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو 100 ألف دونم) .
- تواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجولان العربي السوري المحتل بالقرب من خط وقف إطلاق النار بهدف تجريف التربة ونقلها إلى داخل فلسـطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار .
- أما بالنسـبة لمصـادر المياه فسـياسـة سـلطات الكيان الصـهيوني الإسـرائيلي ماضـية في حرمان المواطنين السـوريين في القرى المحتلة من الإسـتفادة من مصـادر المياه المتوفرة في تلك القرى حيث أنها قامت بتدمير عدد كبير من السدود السطحية والخزانات التي كان المواطنون السـوريون قد أقاموها سـابقا فهي تمنعهم من حفر الأبار وبناء خزانات تجميع لمياه الأمطار والثلوج كما تمنعهم من إسـتغلال مياه بحيرة مسـعدة في الوقت الذي سـرقت مياهها عبر تحويل مياه البحيرة الى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتل في حين تقوم سـلطات الكيان الصـهيوني الإسـرائيلي بحفر العديد من الآبار لصـالح المسـتوطنات الأمر الذي أدى إلى إنخفاض منسوب المياه الجوفية .

تتعمد سـلطات الكيان الصـهيوني الإسـرائيلي خفض أسـعار التفاح وفرض رسـوم وضـرائب باهظة على نقله وتسـويقه وتسـعى إلى عرقلة عملية إسـتجراره إلى الوطن الأم بهدف الضـغط على المزارعين وإلحاق الضـرر بهم مع الإشـارة إلى أن محصـول التفاح يعتبر المنتج الأسـاسـي في قرى الجولان العربي السوري المحتل .

سـابعا: العدد الإجمالي للمسـتوطنات الإسـرائيلية وعدد المسـتوطنات التي أقيمت مؤخراً على أرض الجولان العربي السوري المحتل أو التي تم توسيعها :

- تتزامن حملات التهويد والإستيطان الصهيونية المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة ، مع مباشرة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بالعمل منذ فترة على تنفيذ مخطط استيطاني يتم بموجبه تشجيع وتكريس الإستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثة القادمة ، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديدة تضاف إلى 32 مستوطنة قائمة هناك (مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية) ، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتل.

ويجري البحث حالياً عن كيفية زيادة عدد المستوطنين في الجولان إلى 50 ألفاً على المدى القريب ، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف .

وقبل أربعة أعوام مضت ، وضمن خطة تعزيز **"الإستيطان اليهودي"** في الجولان كانت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي قد أعلنت عن البدء في التوسع الإستيطاني فوق أراض جديدة بمساحة 80 دونماً في منطقة **البطيحة** جنوبي الجولان المحتل عند ملتقى الحدود الأردنية السورية الفلسطينية , من أجل بناء قرية سياحية في منطقة **"تل الصيادين"** على الساحل الشرقي لبحيرة **طبريا** في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة.

وتشهد حملة الاستيطان الصهيونية الجائرة حالياً زخماً كبيراً في البناء ، لم تعهده من سنين طويلة ، حيث سجلت مؤخراً ارتفاعاً بنسبة تربو على 400 % في شراء الشقق الإستيطانية في مرتفعات الجولان المحتل

وبالمحصلة فإن عمليات التهويد الجائرة فوق أراضي الجولان المحتل ، وصلت إلى حدود إقامة (46) موقعاً استيطانياً ، ما بين مستعمرة ونواة مستعمرة، وموقع استعماري من مستعمرات **الناحال** والكيبوتسلت الزراعية الصناعية الجماعية، ومستعمرات **الموشاف** التعاونية، ومستعمرات المتدينين.

كما تشير معلومات إلى أن حكومة الكيان الصهيوني الإسرائيلي أقرت في أحد اجتماعاتها عن خطة إستيطانية خماسية لتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة ، وتسعى سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي من خلال هذه الخطة الإستيطانية لتطوير الزراعة في الجولان حيث سيتم افتتاح /750/ منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع القادمة ، وستقوم سلطات الكيان الصهيوني الاسرائيلي بصرف نحو /400/ مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام ، بينها وبين أحد المواقع العبرية ، كما أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتل مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة على

مساحة تبلغ نحو/10/ آلاف دونم ، واستغلال هذا التوسع لخلق فرص عمل جديدة للمستوطنين وتشجيع السياحة والزراعة.

كما نقل الموقع عن رئيس مجلس مســـتوطنات الجولان **(ايلي مالكا)** قوله إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الجيل الشاب الذين سيشكلون الجيل الثاني من مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الجولان المحتل.

ثامنا : نسبة عمالة الأطفال العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل :

تركز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل جهودها لاستخدام عمالة الأطفال وذلك لهدفين أساسيين :

(أ) رخص أجور الأطفال .

(ب) سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيص وهم صغار في السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج ولذلك ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمون من أبناء الجولان المحتل , **فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشر مايزيد عن الستين بالمئة من قوة العمل .**

وهذا بالطبع سبب تسرباً كبيراً من المدارس الإبتدائية والإعدادية في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد عن العشرين بالمئة ما يسبب تجهيلاً كبيراً للأجيال .

ولذلك فإن عمالة الأطفال كانت ولازالت أسلوب ووسيلة إحتلالية من أجل تجهيل الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع وبالتالي بالوطن الأم , حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام من بين هؤلاء أي /العمال الأطفال/ بلغت أرقاماً قياسية ساهمت في نشر المخدرات إستخداماً وتجارة وعملت على حرف المجتمع عن عاداته وتقاليده وبات مجتمعاً هجيناً مؤلفاً من حضارة مستمدة من الماضي وحضارة مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد .

يشار إلى أن قانون سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجولاني خصوصاً .

▫ ▫ ▫

القسـم الثالث

تأثيرات الإحتلال والعدوان الإسرائيلي

على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وقطاع العمل

فى الجنوب اللبناني المحتل لعام 2017

تأثيرات الاحتلال والعدوان الإسرائيلي

على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وقطاع العمل فى الجنوب اللبنانى المحتل

لاشك أن إستمرار الأحتلال الإسرائيلي لأراضي لبنانية هى مزارع شبعا وتلال كفر شوبا له تأثيرات سلبية متواصلة على حسن الإستثمار الطبيعي لهذه الأراضي التى تتمتع بمميزات طبيعية وجغرافية ومائية الأمر الذى يؤدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لأصحاب العمل والعمال فى المنطقة المحتلة، حيث تقدر مساحة مزارع شبعا بنحو 200كم^2 وتمتاز بمزروعاتها الغنية كالجنوب على أنواعها والأشجار المثمرة والخضار والبقول وغابات الاشجار المعمرة من السنديان **والملول والبطم والزعرور** فضلا عن المراعي ومعاصر الزيتون والدبس والاثار التاريخية كالمغاور والآبار والنواويس. ويحول الإحتلال الإسرائيلي دون تمكين أصحاب الأرض من إستغلال أملاكهم وزراعتها أو إنشاء مصانع توفر مزيد من فرص العمل.

كما إن الأوضاع الأمنية فى الجنوب اللبناني المحتل من حيث ، الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتهديدات الدائمة بالاجتياح تؤدى إلى تعطل النمو وتؤثر على بناء المصانع والمؤسسات وتجعل أصحاب العمل والعمال بحالة قلق دائمة وتعطل حركتهم وتحد من إنتاجيتهم، بالإضافة إلى بعض المناطق فى الجنوب والتى لاتزال تعانى من الإحتلال ومن الألغام والقنابل المقدرة بنحو (2) مليون قنبلة تحصد سنويا عشرات الضحايا من المدنيين والمزارعين مما يؤثر سلبا على قطاع الزراعة فى المنطقة.

إن البيانات الحديثة المتوفرة لدينا تؤكد على إستمرار السياسات العدوانية الإسرائيلية على غرار ما تضمنتها تقاريرنا السابقة ويمكن التعرض لها بإيجاز على النحو التالي :

1- يشكل العاملون فى المنطقة الحدودية حوالى 29% من مجموع السكان المقيمين ومتوسط الأعمار يصل إلى 39 عاما وقد يرتفع فى بعض الحالات ليصل إلى 43 عاما.

2- يشكل العاملون الذين هم بمستوى تعليم ابتدائي وما دون نسبة 42% من مجموع القوى العاملة الفعلية . ويعود السبب إلى المستويات التعليمية الدنيا وإلى كثافة التسرب المدرسي خلال فترة الاحتلال ولاسيما التجنيد الإجباري الذى خضع له أغلبية الشباب فى تلك المنطقة، كما يمثل الجامعيون 11% من مجموع العاملين ، والمهنيون يقدرون بنحو 8% .

3- أما علاقة العمل بصلة القرابة نجد أن 73% من الأميين هم على صلة قرابة بصاحب عملهم فى حين أن هذه النسبة تنخفض إلى 28% عند الذين هم بمستوى جامعي.

4- من حيث الإستخدام على مستوى القطاعات نجد أن القطاع الخاص يستوعب 46% من العمالة.

- القطاع غير المنظم يستوعب 36% من العمالة.
- القطاع العام يشكل 17% من العمالة.
- القطاع المختلط (رأسمال خاص وعام) يمثل 0.3% من العمالة.
- يشكل الزراعيون والعمال المهرة فى الصيد والزراعة نسبة 25%.

و17% هم أجراء فى المكاتب والمنشآت الإقتصادية والخاصة.

و9 % سائقو وسائل النقل والآلات.

و8 % حرفيون وعمال المناجم.

- العاملون فى القطاع العام يتوزعون وفقا لما يلي :-

39% مدرسون رسميون .

15% عسكريون.

12% عاملون فى الخدمات غير المباشرة.

9 % موظفون فى الإدارات العامة والبلديات.

- العاملون فى القطاع عير المنظم يتوزعون وفقا لما يلي :-

28% حرفيون وعمال بناء .

15% مزارعون وعمال مهرة فى الزراعة والصيد.

13% أجراء فى مكاتب المنشآت الاقتصادية.

8 % سائقو وسائل النقل الإدارات .

- ويعتبر 5% من القوى العاملة الفعلية هم أصحاب حيازات أو مؤسسات حرفية تستخدم أقل من 10 أشـــخاص و 4% هم أجراء و5% هم أفراد الأســـر الذين يســـاعدون ذويهم فى الأعمال الزراعية.

5- ديمومة العمل :

إن نسـبة 55% من مجموع العاملين يمارسـون عملا بدوام كامل كما أن الذين لديهم عملا موسـميا أو متقطعا أو ظرفيا تبلغ نسبتهم 41% من مجموع العاملين وتعتبر هذه النسبة أسـاس البطالة الموسـمية المنتشـرة فى هذه المنطقة ويبلغ عدد سـاعات العمل الأسـبوعية حوالي 41 ساعة.

وأدنى المداخيل هى تلك التى تعود إلى الفئة العمرية الشـبابيه دون 29 سـنة حيث يتراوح متوسـط الدخل الشـهرى للعاملين بدوام كامل من هذه الفئة العمرية ما بين 120 – 230 دولار أمريكى.

6- البطـــالـــة :

تتراوح نسبة البطالة ما بين 10.4% إلى 15.5% حسـب الأعمال والأنشـطة فى كل قطاع وحسب توتر الأوضاع الأمنية أو هدوئها .

وتشكل معدلات البطالة عند النساء حوالى 20%.

وأسباب البطالة فى تلك المنطقة تعود إلى :-

- الأوضاع الأمنية المتوترة فى تلك المنطقة.
- الصرف من العمل.
- أقفال المؤسسات بسبب ظرف اقتصادي رديء.
- النزاع مع أصحاب العمل.
- ظروف عمل صعبة وغير لآئقة.
- تدني مستوى الأجور.
- أسباب صحية وعائلية غير مستقرة أدت إلى البطالة.

7- أهم المشاكل التى تعانى منها المنطقة هى :

- صـعوبة التنقل بين القرى بسـبب انعدام التنقل الداخلي وبسـبب الحفر الموجودة فى الطرقات.
- انقطاع شبه دائم للمياه.
- تقنين كهربائي صعب للغاية

- عدم وجود تصريف للمنتجات الزراعية وخاصة زيت الزيتون.
- عدم توافر الطرق الزراعية.
- عدم فرز للأراضي لتحديد ملكية العقارات الخاصة
- تدني مستوى المدرسة الرسمية.
- عدم وجود المستشفيات والمستوصفات وعيادات الأطباء بشكل كاف.
- الخوف الدائم من الاعتداءات الإسرائيلية يؤدى إلى تعطيل إحتياجات ومتطلبات الحياة فى المناطق المحتلة .

◘ ◘ ◘

رضـا
ط/ عبد المنعم